

التقرير الثامن عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/715).
- ٢ - على مدى الأشهر الأربعة الماضية، واصلت الأطراف الحفاظ على التزامها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فظل وقف الأعمال القتالية صامدا، كما ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة) مستقرا بشكل عام. إلا أن هذه الفترة شهدت عددا من الحوادث الخطيرة، ما يشير إلى استمرار هشاشة الوضع واحتمال تدهوره.
- ٣ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت القوة لهجوم إرهابي هو الثالث في عام ٢٠١١ والأول في منطقة عملياتها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. فقد استهدفت مركبة للقوة بانفجار ناجم عن قنبلة موضوعة على جانب الطريق على مشارف مدينة صور. وأدى الانفجار إلى إصابة خمسة من حفظة السلام العاملين في القوة الفرنسية واثنين من المارة المدنيين اللبنانيين بجروح.
- ٤ - وأنهى إعلان رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أنه حوّل حصّة لبنان من ميزانية المحكمة الخاصة للبنان لعام ٢٠١١، فترة طويلة من الضبابية السياسية. وقد رحبت بهذه الخطوة وأنا أطلع إلى مواصلة الحكومة اللبنانية تعاونها مع المحكمة الخاصة للبنان وفقا لالتزاماتها الدولية.
- ٥ - وما برحت الأزمة المتفاقمة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية تؤثر على لبنان على نحو يزيد من حدة الاستقطاب السياسي والقلق من مغبة انعكاس الاضطرابات في



الجمهورية العربية السورية سلبا على الاستقرار في لبنان. ولا تزال قوات الأمن السورية تقوم بعمليات على طول الحدود السورية - اللبنانية التي لُغم جزء منها في الأشهر الأخيرة. وفي عدد من الحالات، أدى إطلاق النار في اتجاه الحدود أو عبرها إلى سقوط قتلى أو جرحى بين المدنيين داخل الأراضي اللبنانية. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة العليا للإغاثة وجود أكثر من ٦٠٠٠ نازح سوري حالياً.

٦ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، اندلع قتال في مدينة طرابلس على خلفية مظاهرات متصلة بالوضع في الجمهورية العربية السورية. وفي تبادل لإطلاق النار، قُتل ثلاثة أشخاص وأصيب أكثر من ٢٠ آخرين بجروح بينهم عدد من أفراد الجيش اللبناني. وقد عاد الهدوء في ١١ شباط/فبراير بعد تدخل الجيش اللبناني ونواب محليين من البرلمان ومسؤولين أمنيين ومسؤولين رسميين آخرين.

٧ - وزرتُ لبنان من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأجريت محادثات مع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي ورئيس البرلمان بري، فضلاً عن عدد من ممثلي الأحزاب اللبنانية. كما قمت بزيارة إلى مقر القوة في الناقورة. وأكدتُ في جميع المناقشات التي أجريتها مع المحاورين اللبنانيين، أنني أتوقع من لبنان الوفاء بالتزاماته الدولية بما فيها التزاماته بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨ - وزرتُ إسرائيل في ١ و ٢ شباط/فبراير حيث التقيت الرئيس بيريس ورئيس الوزراء نتنياهو ووزير الدفاع باراك ووزير الخارجية ليبرمان. وشددتُ في لقاءاتي على أهمية وفاء إسرائيل بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٩ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، نقل قائد القوة اللواء ألبرتو أسارتا كوبياس سلطته إلى القائد الجديد للقوة اللواء باولو سيرا. وفي ٤ شباط/فبراير، وصل المنسق الخاص الجديد لشؤون لبنان ديريك بلامبلي إلى بيروت وتولى مهامه.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الوضع في منطقة عمليات القوة

١٠ - وقعت حوادث عدة في خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان أخطرها انفجار أوقع خمسة جرحى في صفوف حفظة السلام التابعين للقوة على مشارف مدينة صور في ٩ كانون الأول/ديسمبر. ويرد وصف مفصل لهذه الحادثة في الفقرة ٥٧ أدناه.

١١ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلق صاروخان عبر الخط الأزرق من منطقة رميش (القطاع الغربي) داخل منطقة عمليات القوة، من موقع يبعد نحو ٥ كلم إلى الشمال من الخط الأزرق. وألحق أحد الصاروخين أضراراً في مزرعة للدواجن في محيط نيتوا، على بعد نحو ٥٠٠ م إلى الجنوب من الخط الأزرق، في حين سقط الصاروخ الثاني على تلة بالقرب من كيفار فيراديم، على بعد نحو ١٠ كلم إلى الجنوب من الخط الأزرق. وقد رد جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق أربع قذائف مدفعية عبر الخط الأزرق إلى داخل لبنان، في اتجاه موقع إطلاق الصاروخين. ولم تقع أي إصابات جراء هذه الحادثة.

١٢ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أُطلق صاروخ في اتجاه إسرائيل من منطقة وادي القيسية الواقعة بين خربة سلم والجمجمة (القطاع الغربي) في منطقة عمليات القوة، على بعد ١٠ كلم تقريباً من الخط الأزرق. وأصاب الصاروخ منزلاً في قرية حولاً اللبنانية (القطاع الشرقي)، على بعد نحو ٢ كلم من الخط الأزرق، ما أدى إلى إصابة امرأة كانت داخل المنزل إصابة بالغة.

١٣ - وقامت القوة على الفور، بالتعاون مع الأطراف، بفتح تحقيقين في الاعتدائين بالصواريخ للوقوف على الوقائع والملابسات. ولا تزال هذه التحقيقات جارية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب كل حادثة، قام الجيش اللبناني والقوة بخطوات فورية عبر تسيير دوريات مكثفة في منطقة العمليات، لا سيما في المناطق التي يُمكن إطلاق الصواريخ منها. ورداً على هذه الحوادث الأمنية وغيرها، اتخذت تدابير عملانية إضافية. كما فتحت السلطات اللبنانية المختصة تحقيقاتها الخاصة بها لتحديد المرتكبين وإلقاء القبض عليهم.

١٤ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عثر مزارع لبناني على أربعة صواريخ مدفونة في بستان الزيتون بأرضه في منطقة وادي خنشا (القطاع الشرقي). فقام الجيش اللبناني بنقل الصواريخ وأبلغ القوة بأنه سيعمل على تدميرها. وتعكف القوة حالياً، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، على التحقيق في العثور على هذه الصواريخ.

١٥ - وأُجريت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر محاكمة متهمين اثنين بإطلاق صاروخ من قرية حولاً (القطاع الغربي) إلى داخل إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر S/2011/715، الفقرة ١٤). وأدينَ المتهمان وحُكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ثلاثة انفجارات في مدينة صور. ففي الصباح الباكر من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف انفجاران منفصلان باراً في فندق ومتجرَ خمور، لم يوقعا إصابات إلا أن أضراراً لحقت بمركبتين تابعتين للأمم المتحدة كانتا مركوبتين بالقرب من

أحد الموقعين. وفي الصباح الباكر من ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وقع انفجار آخر في مطعم بمدينة صور، ألحق أيضا خسائر مادية دون إيقاع إصابات. وتواصل السلطات اللبنانية تحقيقاتها في هذه الانفجارات.

١٧ - ووقع انفجار آخر في ٢ كانون الأول/ديسمبر في واد على مقربة من قرية صريفا (القطاع الغربي) ناجم عن عبوات ناسفة موضوعة في أجهزة مدفونة في الأرض. ويدعي لبنان أن هذه الأجهزة والعبوات كانت جزءا من منظومة اتصال لجيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

١٨ - ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله الجزء الشمالي من قرية الغجر وأرضا متاخمة لها إلى الشمال من الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وردا على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه باتخاذ ترتيبات أمنية، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن تلك الترتيبات تتطلب موافقة الحكومة الإسرائيلية. ولم يرد حتى الآن رد من إسرائيل بشأن تلك الترتيبات الأمنية. ونقل الجيش اللبناني موافقته عليها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

١٩ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي خروقاته شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني، لا سيما بواسطة الطائرات من دون طيار وأيضا بواسطة الطائرات المقاتلة. إن هذه الطلعات الجوية تشكل انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد واصلت القوة احتجاجها على كل الانتهاكات الجوية داعية السلطات الإسرائيلية إلى الكف عنها فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على هذه الانتهاكات، في حين استمرت الحكومة الإسرائيلية على موقفها بأن تلك الطلعات هي تدبير أمني ضروري.

٢٠ - وسُجل العديد من الانتهاكات البرية للخط الأزرق، معظمها غير مقصود، من قبل رعاة لبنانيين يرعون ماشيتهم في منطقتي مزارع شبعا وكفر شوبا، ومن قبل مزارعين يقطعون الزيتون في حقولهم بالقرب من بليدا. وقد انخفض عدد هذه الانتهاكات بشكل كبير مع بداية فصل الشتاء. وشوهد مرةً أفراد يجتازون الخط الأزرق ويلتقطون صورا للمنطقة.

٢١ - ورغم هذه الانتهاكات، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحسنا في الوضع الأمني على طول الخط الأزرق وانخفاضا في عدد الحوادث في منطقة كفر كلا الحساسة. ولم تُسجل حوادث وجّه فيها الجنود اللبنانيون والإسرائيليون أسلحتهم نحو الآخر، ورغم حصول عدد قليل من الحوادث التي رشق فيها مدنيون السياج التقني الإسرائيلي بالحجارة، فقد اتخذ أفراد الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي إجراءات تكفل احتواءها.

٢٢ - وعملت القوة والجيش اللبناني على الاستفادة من التعاون الوثيق بينهما، وذلك بهدف تعزيز أنشطتهما المنسقة. وأبقى الجيش اللبناني على انتشار ثلاثة ألوية وكتيبتين. وواصلت القوة والجيش اللبناني أنشطتهما العملائية اليومية، بما في ذلك القيام بما لا يقل متوسطه عن ٣٨ نشاطا منسقا في اليوم الواحد، بالإضافة إلى إقامة سبع نقاط تفتيش مشتركة على طول نهر الليطاني. وفي خلال الفترات التي تستدعي اتخاذ إجراءات أمنية مشددة في منطقة العمليات، نشر الجيش اللبناني قوات إضافية للقيام بعدد متزايد من الأنشطة العملائية، سواء بالاشتراك مع القوة أو وحده. وفي أعقاب إطلاق الصاروخين من منطقة عمليات القوة، زادت القوة والجيش اللبناني عمليات مكافحة إطلاق الصواريخ التي يقوم بها في المناطق القريبة من الخط الأزرق. كما واصلت القوة والجيش اللبناني تنفيذ تمارين لزيادة قدرتهما المشتركة وأجريا تدريبات مشتركة في البر والبحر، شملت رماية بالمدفعية في حين ركزت أنشطة أخرى على قدرات قوات الجانبين في مجالات مواجهة العبوات الناسفة المحلية الصنع، والتمرس على عمليات البحث والإنقاذ في البحر، ونظم الاتصالات والمعلومات، وإجراءات التنبيه الأمني.

٢٣ - وبشكل عام، تمتعت القوة بحرية الحركة للقيام بالمهام الممنوعة بها في جميع أنحاء منطقة عملياتها، فسيّرت أكثر من ١٠ ٠٠٠ دورية كل شهر. إلا أن حرية تنقل القوة قيّدت في مناسبتين. ففي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اعترضت القوة مجموعة من نحو ١٥ مدنيا لبنانيا في محيط الرامية (القطاع الغربي) اهتموا أفراد القوة بالتقاط صور وانتزعوا منهم جهازا لاسلكيا محمولا وآلة تصوير. ووصلت دورية للجيش اللبناني إلى مكان الحادث وعملت على تهدئة الوضع. وأعاد الجيش اللبناني الغرضين إلى القوة في اليوم التالي. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، لحقت أضرار طفيفة بمركبة للقوة في محيط برج الملوك (القطاع الشرقي) عندما أعاق مدنيون لبنانيون في سيارتين حركة القوة زاعمين أن دورية للقوة كانت التقطت صورهم في وقت سابق. وبينما كانت مركبة القوة تحاول مغادرة المكان، صدمت إحدى السيارتين المدينتين مركبة القوة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، وفي خلال نشاط عملائي في منطقة عيتا الشعب (القطاع الغربي) قرب الخط الأزرق، انتزع مدني لبناني آلة تصوير من جندي تابع للقوة. وأعيدت آلة التصوير لاحقا. واحتجت القوة بشدة على هذه الحوادث لدى الجيش اللبناني، وطلبت من السلطات اللبنانية اتخاذ إجراءات في حق الأفراد المتورطين في هذه الحوادث. وقد أكدت السلطات للقوة أنها تأخذ هذه الحوادث على محمل الجد وتعهدت بأن تطلع القوة على نتائج التحقيقات التي ستجريها.

٢٤ - ورغم الحوادث المبلّغ عنها أعلاه، ظل موقف السكان المحليين من القوة إيجابياً بشكل عام في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تطرقت وحدات الشؤون المدنية ووحدة تنسيق الشؤون المدنية والعسكرية في المقر وعلى مستوى القطاعات إلى الهواجس التي أثارها السلطات المحلية في ما يتصل بالأنشطة العملائية للقوة، مثل الأضرار التي تلحقها المركبات الثقيلة بطرق منطقة العمليات، وردّت عليها في الوقت المناسب. وواصل مكتب الشؤون المدنية وأفرقة التنسيق المدني/العسكري الاضطلاع بأنشطة الاتصال والتواصل بشكل منتظم بما في ذلك من خلال تسهيل حملات التوعية البيئية والصحية والأنشطة الثقافية في المدارس الرسمية ومع المجموعات الشبابية والنسائية المحلية. وما زال العمل مستمرا على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بتمويل من البلدان المساهمة بقوات وكذلك من ميزانية القوة.

٢٥ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غالبا ما صادفت القوة أفرادا يحملون أسلحة صيد داخل منطقة العمليات، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصلت الجيش اللبناني والقوة العمل معاً لكبح كل أنشطة الصيد التي يقوم بها أفراد مسلحون. وفي معظم الحالات، كان الأفراد يسارعون إلى مغادرة المنطقة لدى وصول القوة أو الجيش اللبناني. وفي مناسبتين، أوقفت دورية للجيش اللبناني صيادا وفي ثلاث مناسبات أخرى صادرت أسلحة صيد مع ذخائرها.

٢٦ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني في إقامة منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة اللبنانية والقوة. إلا أن تحقيق هذا الهدف ما زال يشكل عملية طويلة الأجل. وقد أثبتت الحوادث المفصلة أعلاه التي وقعت في خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجود أسلحة وأفراد مسلحين عدائيين مستعدين لاستخدامها داخل منطقة العمليات. ولم تؤدِ عمليات القوة إلى اكتشاف أي مخابئ جديدة للأسلحة أو أعتدة أو بنية تحتية عسكرية في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما لم تعثر القوة على دليل يبين إعادة استخدام المواقع المكتشفة سابقا. ولا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في منطقة عمليات القوة تحوي أفرادا مسلحين وأسلحة.

٢٧ - وواصلت الحكومة الإسرائيلية الادعاء بأن حزب الله كان يعمل على بناء مواقع ووحدهات العسكرية داخل المناطق الآهلة بالسكان في جنوب لبنان وبأن أسلحة غير مأذون بها كانت تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك منطقة عمليات القوة. وفي حال تلقي معلومات محددة عن وجود غير شرعي لأفراد مسلحين أو أسلحة في منطقة عمليات القوة، فإن هذه الأخيرة لا تزال مصممة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، على اتخاذ إجراءات بكل الوسائل المتاحة ضمن

ولايتهما وإلى أقصى ما تسمح به قواعد الاشتباك الخاصة بها، على نحو ما جرى إيضاحه في تقارير السابقة. وحتى تاريخه، لم تتلق القوة أو تجد دليلاً على حصول نقل غير مأذون به للأسلحة إلى منطقة العمليات.

٢٨ - ولم تتمكن البعثة من تحديد ما إذا كانت الصواريخ والمواد المتفجرة التي استخدمت في الاعتداءات والحوادث المذكورة أعلاه موجودة أصلاً في منطقة عملياتها أو ما إذا استُحضرت من الخارج. وواصلت قيادة الجيش اللبناني الإعلان بأنها ستتخذ إجراءات على الفور لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يتنافى مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات الحكومة ذات الصلة.

٢٩ - وواصلت القوة الضاربة البحرية التابعة للقوة الاضطلاع بولايتها المزروحة في القيام بعمليات الاعتراض البحري وتدريب القوات البحرية اللبنانية. ومنذ تقرير الأخير، فتشت البحرية اللبنانية وموظفو الجمارك ٢٩٣ سفينة حُددت بأنها قد تكون ذات أهمية، قبل أن سمحوا بمرورها. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستجابة لطلبات السلطات البحرية اللبنانية، كثفت القوة الضاربة البحرية التابعة للقوة أنشطة الرصد التي كانت تقوم بها في أجزاء معينة من منطقة العمليات البحرية لمنع عمليات تهريب مشتبّه بها. ونظمت القوة والقوات البحرية اللبنانية ١٦ حلقة عمل ونفذت ١٠٦ مراحل تدريبية في عرض البحر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٠ - ولا تزال تقع حوادث على طول خط الطغافات، بإلقاء جيش الدفاع الإسرائيلي شحنات ناسفة في الأعماق أو بإطلاقه قنابل مضيفة وطلقات تحذيرية على طول خط الطغافات. بيد أن عدد هذه الحوادث انخفض إلى حد كبير في خلال عام ٢٠١١ مقارنةً بعام ٢٠١٠. ولا تفويض للقوة يأذن لها بمراقبة خط الطغافات الذي استحدثته الحكومة الإسرائيلية من طرف واحد والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية. وبطلب من الطرفين، تجري القوة مناقشات ثنائية استكشافية مع كل منهما على حدة بشأن قضايا الأمن البحري، واتفق الطرفان على مناقشة هذه القضايا من خلال الآلية الثلاثية، مع إمكانية إشراك خبراء بحريين فيها. ولا تزال القوة مستعدة لمساعدة الطرفين فيما يتعلق بقضايا الأمن البحري، وفقاً لولايتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

باء - الترتيبات الأمنية والمتعلقة بالاتصال

٣١ - واصلت القوة اتصالها وتنسيقها مع الطرفين، على النحو المبين في تقارير السابقة. فقد استمر التعامل والاتصال يوميا بين القوة والجيش اللبناني على المستوى الرفيع والفعال

الذي أنشئت به. كما حافظت القوة أيضا على اتصال وتنسيق فعالين مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يُحرز أي تقدم في إنشاء مكتب للقوة في تل أبيب.

٣٢ - وظلت الاجتماعات الثلاثية الشهرية، برئاسة رئيس قوة البعثة وقائد القوة وبحضور كبار الممثلين عن الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، توفر منتدى للاتصال والتنسيق على المستوى الاستراتيجي، كما بقيت تشكل الآلية الرئيسية لمعالجة القضايا العملية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأدت دورا هاما في بناء الثقة.

٣٣ - وناقش المنتدى الثلاثي بانتظام قضايا عملية أمنية وعسكرية شملت ضمان الاحترام التام لسلامة الخط الأزرق بأسره، والبحث عن حلول للتخفيف من حدة التوتر في مناطق متفرقة ومنع وقوع حوادث على طول الخط. وفي هذا الصدد، واصلت القوة تنفيذ إجراءات عملية محددة في منطقتي كفر كلا والعديسة في أعقاب إنحياز مشروع تجريبي استمر ثلاثة أشهر، وشجعت الطرفين على مواصلة احترام الإجراءات المعمول بها، وسعت إلى اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للتخفيف من المخاطر. واتفق الطرفان على تعزيز الإجراءات الأمنية على طول الخط الأزرق في منطقة كفر كلا، بهدف التخفيف من حدة التوتر ومنع وقوع حوادث. والقوة على اتصال وثيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لتحديد طبيعة أي حاجز أمني يُزعم تشييده. وسعى المنتدى الثلاثي أيضا إلى تشجيع التفاهم على خفض حدة التوتر في مناطق حساسة أخرى على طول الخط الأزرق. وظل قائد القوة على تواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي بهدف التوصل إلى اتفاق لتجديد الترتيبات المعمول بها منذ عام ٢٠١٠ التي تسمح لمزارعي بليدا بالوصول إلى أجزاء من حقول الزيتون التي يملكونها الواقعة جنوب الخط الأزرق.

٣٤ - وتواصلت عملية تعليم الخط الأزرق تعليما واضحا. وحتى ١٣ شباط/فبراير، كان الطرفان قد وافقا على ما مجموعه ٢٥٣ نقطة من النقاط الـ ٤٧٠ المقرر تعليمها. كما نظف مزيلو الألغام التابعون للقوة سبل الوصول إلى ١٩٢ نقطة حددت قياسات ١٤٠ منها. وقد استُحدثت نحو ١٢٦ علامة من علامات الخط الأزرق تحقّق الطرفان من ١٠٠ منها.

٣٥ - وأحرزت القوة والجيش اللبناني تقدما في الحوار الاستراتيجي. فقد واصل وضع المعايير لتقييمهما المشترك للفجوة في القدرات القائمة بينهما وشرعا في وضع خطة لجسرها بهدف تعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية تدريجيا في منطقة عمليات القوة والمياه الإقليمية اللبنانية، بحيث تصبح قادرة على الاضطلاع بشكل متزايد بالأنشطة العملية. بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، التي تقوم بها القوة حاليا.

٣٦ - وأجرت إدارة عمليات حفظ السلام بتكليف مني استعراضا استراتيجيا للقوة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٤ (٢٠١١). وقد أبلغ أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في القوة باختصاصات هذا الاستعراض في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جلسة إحاطة غير رسمية قدمها مسؤولو الإدارة. وقام فريق متعدد الاختصاصات تابع للإدارة، بقيادة جوليان هارستون، وهو أمين عام مساعد متقاعد للأمم المتحدة، بزيارة القوة وبيروت وتل أبيب من ٨ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأجرى الفريق تقييما لتنفيذ ولاية القوة ركز فيه بشكل خاص على الوظائف والمهام والأنشطة الرئيسية البعثة. وفي بيروت، التقى الفريق كبار الممثلين عن الجيش اللبناني والسلطات السياسية اللبنانية، فضلا عن السفراء، بمن فيهم سفراء البلدان المساهمة بقوات في القوة. وفي تل أبيب، التقى الفريق ممثلين عن جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الخارجية. كما التقى الفريق بشكل منفصل وفدا عن كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي إلى الاجتماع الثلاثي. والتقى الفريق كذلك المنسق الخاص بالنيابة لشؤون لبنان ورئيس بعثة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ورئيس هيئة أركانها في خلال زيارتهما.

٣٧ - وأجرى مكتب الشؤون العسكرية بإدارة عمليات حفظ السلام من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دراسة للقدرات العسكرية للقوة من أجل تحليل قدرة العنصر العسكري إزاء المهام المنوطة بالبعثة والوضع الراهن، بما يعود بالفائدة على إجراء الاستعراض الاستراتيجي. وقد عُرضت اختصاصات هذه الدراسة على البلدان المساهمة بقوات قبل إفاد القيمين عليها إلى الميدان. وجرى تنسيق هذه الدراسة بشكل وثيق مع فريق الاستعراض الاستراتيجي والقوة.

٣٨ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقد السيد هارستون إحاطة غير رسمية أبلغ فيها أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بالنتائج الأولية الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي. وأنا أعترم إدراج الاستنتاجات الرسمية لهذا الاستعراض، التي يجري العمل حاليا على وضع صيغتها النهائية، في رسالة توجّه إلى مجلس الأمن في الأسابيع المقبلة.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٩ - دعا مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تدعو إلى نزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة غير سلطة الحكومة اللبنانية.

٤٠ - وما زال حفاظ حزب الله وجماعات أخرى على السلاح الخارج عن سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشكل تحدياً جدياً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وفي خلال زيارتي إلى لبنان في كانون الثاني/يناير، كررت تأكيد قلقي العميق إزاء هذا الأمر وجددت دعوتي القوية إلى تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ما يتعلق بهذه الأسلحة. بيد أن حزب الله واصل رغم ذلك اعترافه بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن الدولة اللبنانية، مدعياً بأنها لأغراض دفاعية ضد إسرائيل. وفي تصريحات علنية، أكد الأمين العام لحزب الله أن الإمكانيات المسلحة للحزب ستزيد قوة وقدرة وأسلحته تحديثاً.

٤١ - ولا تزال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة تحتفظان بعدد من القواعد العسكرية الخارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية. وتقع كل تلك القواعد باستثناء واحدة على طول الحدود السورية - اللبنانية مما يعرض السيادة اللبنانية وسلطة الدولة، ويعوق قدرتها على رصد وضبط الحدود البرية الشرقية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان على نحو فعال. ورغم قرار مؤتمر الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، الذي أعيد تأكيده في اجتماعاته اللاحقة وفي البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الحالية، لم يحرز أي تقدم نحو تفكيك هذه القواعد في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد طلبت مراراً من السلطات اللبنانية تفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، ومن حكومة الجمهورية العربية السورية التعاون مع هذه الجهود.

٤٢ - وما برح الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حذراً. فقد استمر وقوع حوادث أمنية من وقت إلى آخر وحصول اشتباكات بين الفصائل، وبخاصة في مخيم عين الحلوة. وأدت محاولات متتالية لاغتيال أحد كبار القادة العسكريين من حركة فتح إلى وفاة اثنين من مسؤولي الأمن المرتبطين به في خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٣ - ويظهر تكرار الحوادث الأمنية في جميع أنحاء لبنان في خلال الفترة المشمولة بالتقرير الخطر الذي ما زالت تشكله الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة وانتشار الأسلحة على سيادة لبنان ووحدته واستقراره السياسي وعلى السلامة العامة. ورداً على استمرار وقوع هذه الحوادث، أطلق عدد من البرلمانيين والقادة السياسيين في لبنان حملة نشطة لحظر الأسلحة في المدن، بما فيها بيروت وطرابلس.

٤٤ - لقد دأبت على دعم الحوار الوطني في لبنان باعتباره عملية سياسية يقودها اللبنانيون من أجل نزع سلاح الجماعات المسلحة بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة الحكومة

اللبنانية ولا سلطة غير سلطة الحكومة اللبنانية. وقد التزمت القيادات اللبنانية بهذه العملية في أيار/مايو ٢٠٠٨. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، لم تُعقد أي اجتماعات لهيئة الحوار الوطني. وفي خلال زيارتي الأخيرة إلى لبنان، شجعت محاورياً بقوة على معاودة عقد مؤتمر الحوار الوطني وعلى إحراز تقدم ملموس في وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة السلاح الخارج عن سيطرة الدولة. وأنا أرحب بتأمينات الرئيس سليمان بشأن التزامه وعزمه المستمرين لإعادة إطلاق عملية الحوار الوطني.

دال - حظر الأسلحة

٤٥ - قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن تمنع جميع الدول بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من جانب مواطنيها أو انطلاقاً من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها.

٤٦ - واستمرت الحكومة الإسرائيلية في تأكيد ادعاءاتها بحصول عمليات نقل كبيرة للأسلحة عبر الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى حزب الله في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن الأمم المتحدة تأخذ هذه المزاعم على محمل الجد لكنها لا تملك الوسائل للتحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل كما لم تقدّم إليها أدلة ملموسة. ولم تبلغ الحكومة اللبنانية عن أي انتهاكات لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٧ - ويطلب مجلس الأمن أيضاً في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) الحكومة اللبنانية بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها. وفي مناقشاتي مع المحاورين خلال زيارتي الأخيرة إلى لبنان، شجعت الحكومة اللبنانية مرة أخرى على اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة حدود لبنان البرية. واستمرت الجهات المانحة في تبادل المعلومات وتنسيق الدعم الذي تقدمه إلى الأجهزة الأمنية في لبنان من أجل تحسين إدارة الحدود. بيد أن عدم إقرار استراتيجية حكومية يثبط عزيمة الجهات المانحة على تعبئة موارد إضافية لدعم هذا المسعى.

٤٨ - ولم يطرأ تغيير على نشر القوة المشتركة لمراقبة الحدود على طول الحدود الشمالية مع الجمهورية العربية السورية ونشر فوج الحدود البرية الثاني للجيش على طول الكيلومترات الـ ٧٠ التالية من الحدود إلى الشرق، كما هو موضح في التقارير السابقة. ولمواجهة الأزمة المستمرة في الجمهورية العربية السورية وتداعياتها على لبنان، اجتمع المجلس الأعلى للدفاع اللبناني في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر لبحث الوضع على طول الحدود وفي القرى الحدودية، وشدد على ضرورة منع تهريب السلاح من لبنان وإليه. كما نظر مجلس الوزراء اللبناني في

المسألة. وسعى الجيش اللبناني إلى إحكام السيطرة على طول الحدود من خلال نشر مؤقت لوحدة خاصة على الحدود الشمالية في منطقة وادي خالد لفرض ضوابط إضافية.

٤٩ - وعلى خلفية ذلك، دعت السلطات السورية، بما في ذلك سفير الجمهورية العربية السورية في لبنان، الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات حازمة لوقف تهريب السلاح، مؤكدة أن المسؤولية في هذا الصدد تقع بشكل رئيسي على عاتق لبنان. واتخذ الجيش السوري أيضا إجراءات لفرض رقابة أكثر صرامة على الحدود، بسبل تشمل زرع الألغام على امتداد الحدود الشمالية حيث عبرت الحدود إلى لبنان غالبية النازحين السوريين طلبا للمساعدة.

٥٠ - وواصل مدنيون سوريون عبور الحدود هربا من أعمال العنف المستمرة في بلدتهم. وحتى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية قد سجلتا ما يزيد على ١٣٣ ٦ من النازحين السوريين، لجأ معظمهم لدى أقاربهم في لبنان. وتواصل الأمم المتحدة التنسيق بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية لتوفير الحماية والمساعدة لهم. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، أُدخِل عدد من الأفراد المصابين إلى المرافق الصحية اللبنانية نتيجة لأعمال العنف على الجانب السوري من الحدود. وقد توفي بعضهم متأثرا بجراحه.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥١ - يُعد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بترع الألغام، وهو وحدة تابعة للجيش اللبناني، السلطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان التي تضطلع بالمسؤولية التامة عن إدارة جميع عمليات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ولا يزال فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام يدعم المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بترع الألغام في تعبئة الموارد اللازمة لدعم مساعدة الضحايا في المستقبل وأنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية في عام ٢٠١٢.

٥٢ - ويستمر فريق الأمم المتحدة المعني بدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في تقديم الدعم إلى القوة في أنشطة إزالة الألغام على طول الخط الأزرق من خلال توفير التدريب للوحدات، فضلا عن إجراء التحقق والرصد لضمان الجودة. ووفقا لتقارير المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بترع الألغام، سُجِّل ١٣٨ ١ موقعا استهدفتها القنابل العنقودية منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد انخفض هذا العدد عن عدد المواقع المذكورة آنفا والبالغة ١٤٧ ١ موقعا مستهدفا نتيجة إزالة التقارير المكررة. وأبلغ عن سقوط ما مجموعه ٤٠٨ ضحايا حتى تاريخه، أصيب منهم ٣٥٧ شخصا وقُتل ٥١. وكان بين هؤلاء ٤٣ فردا من العاملين في أنشطة إزالة الألغام، أصيب منهم ٣٦ شخصا بجراح وقتل ٧ آخرون.

واو - ترسيم الحدود

٥٣ - شجع مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية بشدة على الاستجابة للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية لترسيم حدودهما المشتركة، وبخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع. ووجه المجلس من جديد هذه الدعوة في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٤ - ويؤكد بشكل إضافي الوضع الأمني المعقد على امتداد الحدود السورية اللبنانية في ظل الظروف الراهنة أهمية تعيين الحدود وتعليمها. وستظل الإدارة الفعالة الحدود تواجه صعوبات ما لم يتم، وإلى أن يتم، ترسيم الحدود وتعليمها بشكل كامل وحل قضية قواعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة المتداخلة على جانبي الحدود.

٥٥ - إلا أن أيًا من لبنان والجمهورية العربية السورية لم يتخذ أي خطوات ملموسة خلال الفترة قيد الاستعراض نحو ترسيم الحدود وتعليمها بين الجانبين.

٥٦ - ولم يحرز أي تقدم كذلك في مسألة منطقة مزارع شبعا. ولم يرد أي رد من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل بشأن التحديد المؤقت لنطاق تلك المنطقة الوارد في تقرير المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثالثا - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٥٧ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وقع انفجار ناجم عن قنبلة مزروعة على جانب الطريق استهدفت مركبة غير مدرعة للقوة على مشارف صور. وكان هذا أول اعتداء تتعرض له القوة داخل منطقة عملياتها منذ عام ٢٠٠٧، وهو عموماً سادس اعتداء على القوة منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتسبب الانفجار في إصابة خمسة من حفظة السلام تابعين للقوة الفرنسية واثنين من المدنيين اللبنانيين المارة بجروح طفيفة. ووقع الاعتداء على بعد عدة مئات من الأمتار من منطقة صور - الحوش المكتظة بالسكان. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الاعتداء، الذي أدانته بشدة كبار المسؤولين اللبنانيين وكذلك فعل الزعماء السياسيون من جميع الأطياف السياسية. وأجرت السلطات اللبنانية والقوة تحقيقاً في الحادث على الفور؛ ولم يجر توقيف أحد حتى تاريخه. كما فتحت السلطات الفرنسية تحقيقاً في الاعتداء. وفي أعقاب الهجوم، قام الرئيس سليمان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر يرافقه وزير الدفاع اللبناني غصن وقائد الجيش العماد قهوجي بزيارة مقر القوة وبعيادة للجنود المصابين في الاعتداء.

٥٨ - وبين الاعتداء الأخير أن التهديد الإرهابي الذي تتعرض له القوة لا يقتصر على المناطق الواقعة على طول طريق الإمداد الرئيسي خارج منطقة العمليات، ولكنه يطل أيضاً منطقة عمليات البعثة، بما في ذلك مناطق واقعة على مقربة من المراكز السكنية. وعلى جميع الأطراف الالتزام بكفالة سلامة القوة وأمنها كما أن الحكومة اللبنانية مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام، بوسائل تشمل اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التهديدات ومحاكمة مرتكبي جميع الاعتداءات على القوة. فلا يزال أمن أفراد القوة وسلامتهم من أولى الأولويات. وقامت القوة باستمرار بمراجعة ما وضعته من خطط أمنية واتخذته من تدابير لتخفيف المخاطر، وعقد دورات تدريبية لتوعية أفرادها بشؤون السلامة، وتنفيذ أعمال لحماية منشآت القوة وأصولها. وواصلت القوة والسلطات اللبنانية التعاون من أجل ضمان التصدي بالطريقة الملائمة لجميع التهديدات الأمنية. واستكمالا للتدابير التي اتخذتها الحكومة اللبنانية، واصلت القوة تطبيق تدابيرها الرامية إلى التخفيف من المخاطر.

٥٩ - وواصلت القوة متابعة القضايا المرفوعة لدى المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص متهمين بتشكيل جماعات مسلحة بغرض شن اعتداءات عليها. ففي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قبلت محكمة التمييز العسكرية الطعن الذي قدمه الأفراد الذين حُكم عليهم بالسجن في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لحيازة أسلحة ومتفجرات والتخطيط لشن اعتداءات على الجيش اللبناني والمنشآت الأمنية، فضلاً عن القوة. ومن المقرر عقد جلسة محاكمة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي قضية أخرى أُتهم فيها ثلاثة مدعى عليهم بتشكيل عصابة مسلحة بهدف تنفيذ اعتداءات إرهابية، والاعتداء على منشآت عسكرية حكومية وعلى القوة، عُقدت جلسة محاكمة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ولكنها أُرجئت إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٠ - في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، بلغ إجمالي القوام العسكري للقوة ١٢ ٠٩١ فرداً، ٤٧٠ منهم من النساء. وفي نفس هذا التاريخ، كانت البعثة تضم ٣٤٨ موظفاً دولياً، ١٠٠ منهم من النساء؛ و ٦٥٧ موظفاً مدنياً وطنياً، ١٦٨ منهم من النساء. وتتلقى القوة الدعم أيضاً من ٥٢ مراقباً عسكرياً من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم ٥ نساء.

٦١ - وأكملت إيطاليا سحب كتيبة واحدة من القطاع الغربي في تشرين الثاني/نوفمبر. وحلت سرية اللوجستيات النمساوية المتعددة الأدوار محل سرية اللوجستيات الدانمركية المتعددة الأدوار في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي ١ شباط/

فبراير ٢٠١٢، أنهت إسبانيا مساهمتها في القوة بطائرتي هليكوبتر عسكريتين خفيفتين. فأجرت البعثة بعض التعديلات الأولية على تشكيلتها من أجل التكيف مع التغير الطفيف الذي طرأ على القوات والأصول المنتشرة في الميدان. وتعكف إدارة عمليات حفظ السلام الآن، بالتنسيق مع القوة، على وضع الصيغة النهائية لتصميم مخطط القوة واحتياجاتها. واستقدمت بارحة برازيلية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي قوام القوة الضاربة البحرية إلى تسع سفن، بينها فرقاطة وأربعة طرادات وثلاثة زوارق دورية وسفينة إمداد، بالإضافة إلى طائرتي هليكوبتر. ووافقت البرازيل على تمديد نشر بارحتها لغاية منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

خامسا - ملاحظات

٦٢ - يشجعي أنه على الرغم من وقوع عدد من الحوادث والانتهاكات المتكررة لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زال الاستقرار والهدوء العامان يميزان الحالة على طول الخط الأزرق وداخل لبنان. وما زال وقف الأعمال القتالية يوفر للطرفين إطارا للقدرة على التنبؤ والاستقرار. وأرى ضرورة مواصَلتهما الالتزام الكامل به.

٦٣ - وأرحب بما أكدته لي مجددا حكومتا لبنان وإسرائيل من التزام بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، خلال زيارتي الأخيرة إلى المنطقة. وفي الوقت ذاته، يساورني القلق إزاء عدم قيام الطرفين، مواصلةً لما درجا عليه، بتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ التزامات كل منهما بموجب القرار. فعدم إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل بين الطرفين يزيد إمكانية تقويض الترتيبات الموضوعة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالتالي، أدعو كلا من لبنان وإسرائيل إلى مضاعفة جهودهما للوفاء بالتزاماتهما وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا.

٦٤ - وأشير أيضا إلى هشاشة الحالة في ظل المناخ الإقليمي الحالي المتغير والملتبس. ويساورني قلق شديد إزاء استمرار الأزمة في الجمهورية العربية السورية وتداعياتها المحتملة على لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان الحفاظ بالكامل على وقف الأعمال القتالية بين لبنان وإسرائيل والترتيبات التي تقررت بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشيد بالحكومة اللبنانية لما بذلته من جهود حتى تاريخه من أجل ضمان عدم تأثر لبنان سلبا بتداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

٦٥ - وأدين بأشد العبارات الاعتداء الذي استهدف أفراد القوة في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وأدعو السلطات اللبنانية إلى أن تبذل كل ما في وسعها لتقديم مرتكبيه إلى

العدالة. وأذكر بالتزام جميع الأطراف بالحفاظ على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن التنفيذ الفعال لمهام القوة يتوقف على سلامة أفرادها وأمنهم وعلى حرية تنقلهم المطلقة. ويجب اتخاذ تدابير فعالة للحد من جميع الحوادث التي تعرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر أو تعوق حرية تنقلهم، ومنع هذه الحوادث. وأشدّد على أن المسؤولية عن ذلك تقع، في المقام الأول، على عاتق السلطات اللبنانية.

٦٦ - وأدين إطلاق الصواريخ الذي حصل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهما الاعتداءات الأوّلان من نوعهما منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويمثل إطلاق الصواريخ، وكذا عمليات الاستعداد له، أنشطة معادية وانتهاكات خطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف الأعمال القتالية. ودلّت هذه الحوادث وغيرها من الحوادث المذكورة أعلاه على وجود مسلّحين وأسلحة وعتاد غير مأذون بوجودهم داخل منطقة عمليات القوة. وتقع على السلطات اللبنانية، في المقام الأول، مسؤولية كفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي مسلّحين أو معدات أو أسلحة غير مأذون بوجودهم، ومنع الأنشطة المعادية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وأكرر دعواتي السابقة للسلطات اللبنانية إلى تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد. والقوة تساعد السلطات اللبنانية في هذا المسعى. ويساورني أيضاً القلق إزاء رد جيش الدفاع الإسرائيلي على مصادر إطلاق النار داخل جنوب لبنان. ففي سياق وقف الأعمال القتالية، تتوقع الأمم المتحدة من الطرفين إبلاغ القوة بمجرد تعرضهما لإطلاق النار وأن يحجما عن الرد عليه إلا في حال استدعى ذلك الدفاع الفوري عن النفس، والسماح للقوة، في المقام الأول، بأن تتولى معالجة ذلك الاعتداء.

٦٧ - وأشيد بالطرفين لحيلولتهما دون تصعيد هذه الحوادث. وهذا يدل على مواصلة التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبأهمية ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تضطلع بها القوة، ومنها الآلية الثلاثية. ومع ذلك، يحتاج لبنان إلى بذل أقصى ما في وسعه لمنع وقوع حوادث من هذا النوع مستقبلاً، انطلاقاً من أراضيه. وينبغي أن يتحلّى الطرفان بأقصى درجات ضبط النفس لمنع العناصر المسلحة من تقويض الاستقرار السائد والتسبب في اتساع نطاق المواجهة والتصعيد.

٦٨ - ويساورني القلق أيضاً إزاء الانفجارات التي وقعت في مؤسسات تجارية في مدينة صور. وأحث السلطات اللبنانية على بذل كل جهد لإلقاء القبض على مرتكبي جميع تلك الاعتداءات وتقديمهم للعدالة.

٦٩ - ويظل من الضروري أن تستفيد الأطراف استفادة كاملة من البيئة الاستراتيجية الذي ساعدت القوة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، على إنشائها. ولا بد أن تواصل الأطراف التزامها بوقف الأعمال القتالية؛ وتحترم الخط الأزرق بكامله احتراماً تاماً؛ وتواصل العمل مع القوة، فيما يتعلق باتخاذ تدابير براغماتية ومفيدة لبناء الثقة على طول الخط الأزرق، بما في ذلك عن طريق تعليم الخط الأزرق بصورة واضحة؛ وتعمل على تعزيز تدابير الاتصال والتنسيق.

٧٠ - وهناك أيضاً تدابير أخرى يتعين على الطرفين أن يتخذها، كل من جانبه. فمن جانب إسرائيل، تشمل تلك التدابير سحب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمناطق المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق والوقف الكامل لانتهاكات المجال الجوي اللبناني، التي تزيد حدة التوترات في منطقة عمليات القوة والتي من شأنها أن تتسبب في حادث خطير.

٧١ - ومن المهم أن يحرز لبنان المزيد من التقدم باتجاه بسط سلطته الفعلية على جميع الأراضي اللبنانية، ومنع استعمالها للأنشطة المعادية، وكفالة تنفيذ قرارات الحكومة وأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو عقار أو أسلحة بخلاف ما يخص الحكومة والقوة.

٧٢ - وتهدف عملية الحوار الاستراتيجي بين القوة والجيش اللبناني إلى تحديد احتياجاته لتنفيذ المهام التي صدر بها تكليف في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتيسير النقل التدريجي لمسؤوليات القوة إلى الجيش اللبناني. ولا يزال الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نجاح هذه العملية. وأنا ممتن للبلدان التي تواصل تقديم المساعدة الحيوية للقوات المسلحة اللبنانية، ومنها البحرية. وأحث المجتمع الدولي على إبداء المزيد من الالتزام ببناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية، ومنها البحرية، وبخاصة من خلال توفير العتاد الضروري والتدريب.

٧٣ - وما زال تكرار الحوادث الأمنية في أنحاء لبنان مصدر قلق كبير بالنسبة لي ويزر التهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة في البلاد. وأرحب بالمبادرات الرامية إلى إزالة الأسلحة من الحياة العامة في لبنان.

٧٤ - ويعوق احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بسلاح خارج عن سيطرة الدولة تثبيت حصريّة الاستخدام المشروع للقوة من قبل الدولة. ويشكل ذلك تهديداً مستمراً لسيادة لبنان واستقراره، ويعوق تنفيذه لالتزاماته بموجب القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٧٥ - وما زلت أعتقد أن إجراء عملية سياسية داخلية هو وحده الكفيل بترع سلاح الجماعات المسلحة على نحو يعزز وحدة الدولة اللبنانية واستقرارها السياسي وقدراتها المؤسسية وسلطانها. وبالتالي، يؤسفني أن هيئة الحوار الوطني لم تعقد ولو اجتماعاً واحداً منذ أكثر من سنة. ويشجعني مواصلة الرئيس سليمان تصميمه على إعادة إطلاق الحوار الوطني. وأدعو جميع الأحزاب السياسية في لبنان إلى أن تجتمع من جديد وتحقق تقدماً ملموساً نحو وضع استراتيجية للدفاع الوطني تتصدى لمسألة السلاح الخارج عن سيطرة الدولة. وأجدد أيضاً دعوتي القوية للحكومة اللبنانية إلى تنفيذ القرارات السابقة للحوار الوطني، وبخاصة ما تعلق منها بترع سلاح المجموعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة، وهو أمرٌ طال انتظار تحقيقه.

٧٦ - وأرحب بزيارة وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني إلى مخيم اللاجئين الفلسطينيين في برج البراجنة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهي أول زيارة يقوم بها أحد أعضاء الحكومة منذ ست سنوات، وتوقيعه لمذكرة تفاهم مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتيسير تقديم الخدمات لبعض المجموعات الأضعف في المخيمات. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة اللبنانية على إعادة إحياء الجهود الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بحل مسألة اللاجئين في سياق اتفاق سلام إقليمي شامل. وكما قلت خلال زيارتي الأخيرة للبنان، فإن هذا البلد، بوصفه من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وأحد المشاركين الأساسيين في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي أن يكون في طليعة الكافلين لاحترام الكامل لحقوق الإنسان وكرامته.

٧٧ - وينطبق هذا المبدأ أيضاً على قيام لبنان بتوفير المأوى والمساعدة للسوريين النازحين الهاربين من العنف المتواصل في بلدهم الأصلي. ومع أن معظمهم وجدوا مأوى لهم عند أقاربهم في لبنان، فإن هذه الترتيبات قد لا تكفي مستقبلاً في حال تزايدت أعدادهم. وأرحب بشدة بالعمل الذي تضطلع به الهيئة العليا للإغاثة اللبنانية، وأنا على ثقة بأن لبنان سيواصل تقديم المساعدة الإنسانية والدعم الضروريين للنازحين.

٧٨ - وأهيب بجميع الدول الأعضاء منع نقل الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة للكيانات أو الأشخاص في لبنان دون موافقة الدولة اللبنانية. وأشدّد مجدداً على أهمية تعجيل الحكومة اللبنانية باعتماد استراتيجية شاملة لإدارة الحدود. والأمم المتحدة والجهات المانحة على أهبة الاستعداد لدعم الحكومة اللبنانية في مسعاها الرامي إلى حماية البلاد وحدودها البرية في ظل بيئة إقليمية معقدة ومتقلبة.

٧٩ - ويساورني بالغ القلق إزاء الأعمال التي تقوم بها سلطات الجمهورية العربية السورية على طول الحدود اللبنانية - السورية والتي أسفرت عن خسائر في الأرواح أو عن إصابات في لبنان. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية الإحجام عن القيام بأي أعمال من هذا القبيل واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨٠ - ويؤسفني أن إحراز التقدم في مجال ترسيم الحدود مع الجمهورية العربية السورية ما زال متعذراً وأن العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا، عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زالت متوقفة. وأدعو مجدداً الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى تقديم رديهما على التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

٨١ - وقد واصلت رصد التطورات المتصلة بتعيين المناطق البحرية والتنقيب عن الموارد واستغلالها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وناقشت المسائل ذات الصلة مع المحاورين المعنيين خلال زيارتي الأخيرة للمنطقة. وأرحب بالخطوات المتخذة لتيسير التنقيب عن الموارد واستغلالها في المناطق غير المتنازع عليها. وأشجع إسرائيل ولبنان على مواصلة القيام بجهود التنقيب عن الموارد واستغلالها على نحو لا يفضي إلى المزيد من التوتر. وتظل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في ما يخص هذه المسألة، عند طلبها ذلك.

٨٢ - وأود أن أشيد باللواء ألبرتو أسارتا كوياس، الذي أكمل مدة سني تعيينه كرئيس للبعثة وقائد لقوة البعثة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لما بذله من جهود من أجل الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان ومواصلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأشيد بأفراد القوة العسكرية وموظفيها المدنيين، الذين يواصلون الاضطلاع بدور أساسي في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، وأيضاً بموظفي مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان.

٨٣ - وتكتسي البيئة الإقليمية التي تتطور في سياقها جهود تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أهمية حيوية بالنسبة لنجاح هذا التنفيذ. وهذا الأمر لا ينطبق فقط على التطورات التي تشهدها الجمهورية العربية السورية وتداعياتها في لبنان، وربما على طول الخط الأزرق. وأدعو كلا من إسرائيل ولبنان إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإيجاد ما يدعوه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الحل الطويل الأجل الذي يحكم علاقتهما. وما زلت أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تحقيق ذلك الحل وكفالة السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي مسألة لا يمكن ولا ينبغي أن ينظر إليها بمعزل عن الحاجة إلى بذل كل جهد ممكن لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.